تاريخ استقبال المقال: 2017/10/05 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/12/02 تاريخ نشر المقال: 2018/12/31

الاعتبارات البيئية في برامج التنمية الحضرية بالجزائر

Considérations environnementales dans les programmes de développement urbain en Algérie

مخالفة آمـال[1] و بوودن عبد العزيز[1]
[1]جامعة: عبد الحميد مهري – قسنطينة2-
كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية
mekhalfaamel24@gmail.com

الملخّـص:

يتناول هذا المقال أهمية إدماج البعد البيئي في المخططات التنموية، والتأكد من أن الاهتمامات البيئية تُؤخذ بالاعتبار بشكل كامل في مختلف القرارات والأنشطة المتبعة في قطاعات التنمية، من خلال تطبيق نظام إدارة حضرية وبيئية متكامل يتطلب تحسين الترابط بين خطط التنمية الحضرية وبين التخطيط البيئي المتوازن، حيث اكتشفنا من خلال هذه الدراسة أنه يجب الأخذ بالأسباب العلمية والاعتبارات البيئية قبل البدء في المشاريع التنموية وذلك للتعرف على أهم المشكلات البيئة، وتحديد أنسب طرق التعامل معها لتحقيق التوافق بين عملية التنمية الحضرية وحماية البيئة.

الكلمات المفتاحية: البيئة، التنمية، التنمية الحضرية، البرامج، المخططات التنموية.

Résumé :

Cet article traite de l'importance d'intégrer la dimension environnementale dans les plans de développement et de veiller à ce que les préoccupations environnementales soient pleinement prises en compte dans les diverses décisions et activités des secteurs du développement grâce à l'application d'un système de gestion intégrée de la ville et de l'environnement qui exige une meilleure interaction entre les plans de développement urbain et une planification environnementale équilibrée. Grâce à cette étude, nous avons découvert que des considérations scientifiques et des considérations environnementales devaient être prises avant de lancer des projets de développement afin d'identifier les problèmes environnementaux les plus importants et de déterminer les moyens les plus appropriés pour les résoudre afin d'assurer la compatibilité entre processus de développement urbain et protection de l'environnement.

Mots clés : environnement, développement, développement urbain, programmes, plans de développement.

Abstract :

This article discusses the importance of integrating the environmental dimension into development plans, as well as ensuring that environmental concerns are fully taken into account in the various decisions and activities in the development sectors, and this can be done through the application of an integrated urban and environmental management system that requires better interrelationship between urban development plans and balanced environmental planning. This study reveals the importance of taking into account the scientific reasons and the environmental considerations before starting the development projects for the reason of identifying the most important environmental problems and determining the most appropriate ways to deal with them in order to achieve compatibility between the process of urban development and environmental protection.

Keywords: environment, development, urban development, programs, development plans.

مقدمة :

لوحظ في الآونة الأخيرة أن أغلب المشاريع التنموية تفرز العديد من الآثار البيئية غير المرغوبة، مما جعل من الضروري إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لأي مشروع قبل البدء فيه وذلك حسب ما ينص عليه إعلان "ريو دي جانيرو" في المادة السابعة عشر والخاصة بالبيئة والتنمية على: "وجوب تنفيذ تقييم الأثر البيئي كأداة وطنية من أجل جميع الأنشطة المقترحة الخاضعة لقرار السلطات ذات العلاقة في البلد المعني، والتي قد يكون لها آثار سلبية كبيرة على البيئة " وعليه طورت معظم الدول المقترحة مجموعة من القوانين لحماية البيئة التي رافقتها حملات توعية إعلامية شاملة ضمت المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتحظى البيئة اليوم بالاهتمام الدولي الذي يتزامن مع الوعي ويتجلى بإنشاء الأمم المتحدة لمنظمة متخصصة في حماية البيئة، إضافة إلى نشوء العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تتبنى قضايا البيئة وحمايتها من الأضرار والمشكلات المؤثرة عليها،

غير أن الجزائر ما زالت تعاني من تأخر واضح في هذه المجالات وخاصة المتعلقة بتشجيع الاهتمام والوعي الجماهيري بمخاطر هذه الظاهرة.

وأن البعد البيئي لم يحظى بالاهتمام الكافي على صعيد التنمية في الجزائر، مما أسفر عن إفرازات خطيرة من شأنها تهديد توازن البيئة الطبيعية ونوعية الحياة، حيث تعرض المجال البيئي في الجزائر لمخاطر مختلفة كانت بمثابة عنصر هدم للخصائص البيئية والإخلال بالتوازن الايكولوجي نتيجة إهمال القضايا البيئية في البرامج التنموية، وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي الذي نحاول من خلاله نتعرف على طبيعة الموضوع وهو كالآتي:

-ما هي الاعتبارات البيئية الواجب مراعاتها في البرامج التنموية؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1-البيئة:

لغة مشتقة من فعل" بوأ، و تبوأ" أي اتخذ مكانا وجعله مستقرا له، وقد ذكر هذا الفعل في القرآن الكريم في كثير من المواضع، قال تعالى: "واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين" (سورة الأعراف/73).

- والبيئة في اللغة الانجليزية ENVIRONMENT تعني "مجموعة من الظروف الطبيعية المتمثلة في الهواء والماء والأرض وهي المكان المحيط بالإنسان المؤثر في أخلاقه مشاعره.

- وفي اللغة الفرنسية ENVIRONNEMENT تعني المحيط والعناصر الطبيعية والاقتصادية المحيطة بالإنسان"[1].

ولقد أعطى مؤتمر **ستوكهولم** تعريفا للبيئة بحيث أصبحت تدل على "ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[2].

ويمكن تقسيم البيئة حسب توصيات هذا المؤتمر إلى:

– "البيئة الطبيعية: وتتكون من أربعة نظم مترابطة هي الغلاف الجوي، الغلاف المائي، اليابسة، المحيط الجوي، بما تشمله هذه الأنظمة من ماء وهواء، تربة، معادن ومصادر للطاقة، إضافتا إلى النباتات والحيوانات، وهي جميعها تمثل الموارد التي أتاحها الله سبحانه وتعالى للإنسان كي يحصل منها على مقومات حياته الأساسية والضرورية.

– البيئة البيولوجية: وتشمل الإنسان والمجتمع وكذلك الكائنات الحية في المحيط الحيوي وتعد البيئة البيولوجية جزء من البيئة الطبيعية.

– البيئة الاجتماعية: ويقصد بها الإطار من العلاقات الإنسانية التي تحدد ماهية علاقة الإنسان مع غيره، ذلك الإطار من العلاقات الذي هو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات سواء بين أفرادها بعضهم ببعض في بيئة ما أو بين جماعات متباينة أو متشابهة معا"[3].

من خلال م اسبق يتضح لنا مدى العلاقة الوطيدة بين الانسان والبيئة، في اطار وجوده، محدداته ومستويات معيشته، لذا وجب على الانسان ان يكون عاملا ايجابيا يؤثر ويتأثر بها.

2– التنمية:

"هي عملية تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التي يعتمدها المختصون بحيث تكفل مشاركة كل قطاع بموارده البشرية والمالية في التخطيط لبرامج التنمية"[4].

"ويعرف نبيل جامع وآخرون التنمية بأنها: حركة التعبير الارتقائي الجذري المستمر المخطط في بناء الأجهزة، وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتكاملة والشاملة والمتوازنة، حيث تهدف إلى استغلال الأمثل للموارد الطبيعية، البشرية لتحقيق العدالة التوزيعية للموارد التنموية المتزايدة من خلال الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية"[5].

أما سعد الدين إبراهيم، فيرى أن التنمية هي: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان هو فرد أو جماعة أو مجتمع"[6].

وعليه فهي تعتمد على العناصر الأساسية التالية:

- التنمية عملية داخلية ذاتية .
- التنمية عملية ديناميكية ذاتية .
- تتعدد طرق واتجاهات التنمية باختلاف الإمكانيات المتاحة"[7].

3- التنمية الحضرية:

"تعني التنمية الحضرية التغيرات التي تعتري المدنية وتمثل المساكن وبناء العمارات الشاهقة وإنشاء الشوارع والأحياء وتجهيزها بالمساحات الخضراء وكذا غرس الأشجار.

ويرى **فوستر** أن التنمية الحضرية تهدف إلى وضع برامج التدريب المهني وتكاليف الإسكان المنخفضة"[8] .

"ويعرف **حسين عبد الحميد رشوان** التنمية الحضرية أنها: عملية نشأة المجتمعات الحضرية الريفية إلى مجتمعات حضرية والتغير الموجه الذي يعتري المدنية، من حيث ازدياد الكثافة السكانية والاشتغال بأعمال غير

زراعية وبدرجة عالية من تقسيم العمل والتعقيد الاجتماعي وكذا التغير الجوهري في استخدام الأرض"[9] .

4- البرنامج التنموي:

"البرنامج حسب قاموس المعجم الوسيط هو عدد من المشروعات والأنشطة التي يتم تخطيطها وإدارتها معا لتحقيق مجموعة من الأهداف والنتائج المترابطة.

أما البرنامج التنموي حسب قاموس **اكسفورد** فهو عمل فردي أو جماعي مخطط بعناية ومصمم بدقة من أجل تحقيق غرض محدد .

ويعرف كذلك بأنه مجموعة من الأنشطة المترابطة تؤدي إلى تحقيق هدف واضح ويعمل على تنمية المجتمع ويحدد إطار زمني وهيكل تنظيمي"[10].

ثانيا: البيئة الحضرية في الجزائر.

1- واقع البيئة في الجزائر:

شهدت الجزائر جملة من المشاكل البيئية جراء عوامل طبيعية وبشرية اصبحت تهدد سلامة المواطنين واستقرارهم، إذ تأثر اطار الحياة بهذه المشاكل، فتدهورت مستويات المعيشة وتفشت الامراض نتيجة التلوث بمختلف اشكاله:

- "**تلوث الهواء:** عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي الذي ولد تلوثا هوائيا يمكن في بعض الأحيان مشاهدته بالعين المجردة، وترجع التدفقات الهوائية في التجمعات الحضرية أساسا لحركة المرور، مصادر منزلية ، تدفقات صناعية صادرة عن الوحدات الإنتاجية أو عن احتراق النفايات الصلبة في الهواء الطلق"[11].

– "**النفايات:** أغلب النفايات المطروحة هي نفايات خام لا تخضع لمعايير حماية البيئة، خاصة المنزلية منها فهي تشكل مصدرا هاما لتلوث البيئة في الجزائر بسبب طبيعتها السامة والمشوهة لجمال المناظر، فالجزائر تنتج يوميا ما يعادل بالقيمة المتوسطة 0.5 كغ من النفايات الحضرية وتزيد هذه النسبة إلى 1.2 كغ في المدن الكبرى بالإضافة إلى نتائج سلوكات المواطن غير المحسوبة في تأزم هذه الوضعية.

– أما في ما يتعلق بالأنشطة الصناعية فقبل صدور القانون المتعلق بحماية البيئة (1983) كانت المشاريع الصناعية تنجز دون القيام بدراسة أثرها على البيئة حيث كان المقاولون يفضلون المواقع سهلة التهيئة مما جعل الصناعة تبتلع مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية وكانت لهذه الوضعية آثار على البيئة والصحة العمومية، مثال ذلك تدفق مركب النفايات لسور الغزلان مما أدى لتلوث سد لكحل وإنتاج النفايات الصناعية كالإسمنت والجبس والغازات ذات المفعول الحراري الناجمة من مصانع التكرير، ولا بد من الإشارة إلى أن التسممات الأكثر حدوثا سببها تذويب وتكرير الرصاص وصناعة الطلاء... وعليه فالتقييم البيئي للمشروعات الصناعية هو أفضل حل للتقليل من الآثار الناجمة من خلال إيجاد بدائل ممكنة سواء في المعدات أو العمليات الإنتاجية"[12].

2– تجربة الجزائر في مجال حماية البيئة:

بالرغم من وجود تدخلات جزئية للسلطات الجزائرية في مجال حماية البيئة إلا أنها تبقى غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المنجزة، وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل .

– "**في مجال التلوث المائي:** تسعى الجزائر لإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 02 مليون نسمة وإعادة تأهيل 24 محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء الصالح للشرب للقطاع الخاص في إعادة التنظيم التعريفي للماء وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتحديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 170 مليون دينار أنجزت منه 50 بالمائة"[13].

–"**في مجال التلوث الجوي:** إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي بالجزائر هي السيارات والصناعات وترصيد النفايات وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون غالية هي ومخلفاتها من التلوث والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية، حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع، كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي 40000 سيارة حولت إلى غاز البترول المميع ، وإنجاز 160 محطة منتشرة عبر كافة الإقليم، وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة خصصت مصانع الاسمنت ووحدات الأمينت استثمارات جديدة لتجديد أو إقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة

بالتغيرات المناخية وباتفاقية **مونريال** المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون.

كما شرعت الجزائر في تنفيذ برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج وطني لحماية الأوزون وانجاز حوالي 30 مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير"[14].

– "**في مجال النفايات الحضرية أو الصناعية:** إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما ،غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤَمن أية حماية للبيئة خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة، مما استوجب تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته 26 مليون دولار أمريكي منحة البنك الإسلامي، كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق، وإن كانت حوالي 50 بالمائة من الوحدات الصناعية فقط جهزت أنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة، ومن جهة أخرى تكلف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكمياوية لأوحال البترول عوض طمرها، وهذا تحقيقا للمواد 03-10 من القانون رقما 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 الموافق لـــ 19 يونيو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة"[15].

– **في مجال الغابات وحماية السهوب:** ترمي الإستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختبارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى، والعمل لإعادة تهيئة 03 ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية، ولكن العمل الجبار الذي

تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي ،تم رش أكثر من 1400 هكتار من الأراضي الموجودة ببرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة من بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية الزراعية التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي المكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام ولا يوجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى

– **في مجال حماية التراث الثقافي:** يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل عدة منها السلب المنتظم للممنوحات والأواني وبيعها في الخارج وسلوك التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم والتقاط الصور ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة، ولهذا الغرض فتحت ورشات تعمل حاليا لحماية هذا التراث من التلف والتخريب ونشر الوعي بأهمية الحفاظ على التراث المادي والثقافي وتخص العملية 18 ولاية، منها: الجزائر العاصمة بـــ 15 موقع، الأغواط و قسنطينة، وهران، غرداية.

– **في مجال التربية والتحسين البيئي:** إن السياسة البيئية الناجحة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة البيئة وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي، حيث تم إدراج جدول حول البيئة في طور التعليمي الأول ،وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني ،كما أسست برامج إذاعية تلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة العمومية والخاصة في مجالها ونشر مواضيع ايكولوجية[16]، والجدول الموالي يوضح بعض الجهود المبذولة في المجال البيئي بالجزائر:

السنة	أهم المجهودات المبذولة	الهدف
1996	– إنشاء مديرية عامة للبيئة في وزارة الداخلية – إنشاء متفشيات على مستوى الولاية	– الاهتمام بقضايا البيئة.
1997	– تخصيص كتابة دولة للبيئة – مجلس أعلى للبيئة – المصادقة على بروتوكول كيوتو	– وضع استراتيجيات لحماية البيئة. – تخفيض انبعاث CO^2
1998	– إنشاء صندوق وطني لحماية البيئة	تمويل نشاطات حماية البيئة
2002	– المصادقة على مشروع تمهيدي للقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة – فرض ضرائب جزائية على كل شخص (وفقا لنص قانون المالية) – إنشاء مجلس علمي للبيئة – إعلان مشروع المدن النظيفة – تنظيم قطاع البيئة إنشاء شبكة براتبة الهواء samasafia – إنشاء مشروع تهيئة الساحل – إنشاء مؤسسة صحاري العالم	– معالجة مواقع الضعف في القانون 03/83 المؤرخ في 1983/02/05المتعلق بحماية البيئة. – الحد من التلوث البيئي – تمويل مشاريع بيئية كتسيير النفايات وحماية الموارد المائية – تحسين وتسيير ومعالجة النفايات الصناعية – نشر الوعي البيئي – الحد من التلوث البيئي
2003	وضع قانون رقم 10/03 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة .	حماية البيئة .

ثالثا : تحديات التنمية الحضرية.

1- عوامل التنمية الحضرية:

"لقد قسم **جون ديكي** المتغيرات التي تؤدي إلى التنمية الحضرية إلى أربعة عناصر رئيسية هي كالتالي:

- الإنسان والجماعة.
- البيئة الطبيعية.
- البيئة التي صنعها الإنسان (الإيكولوجيا الاجتماعية).
- النشاطات.

إن هذه المتغيرات لعبت دورا رئيسيا في إحداث التنمية الحضرية"[17] وعليه تعتبر التنمية الحضرية المستدامة محور ورهان اساسي مشتق من المفهوم العام للتنمية المستدامة، الذي سلط الضوء على جميع الأنظمة البيئة، بما فيها النظام البيئي الحضري الذي يشمل أحد اهم المحاور التي ينبغي تحقيق عوامل الاستدامة فيها، هذا النظام البيئي المعقد الذي نتج عن تراكب العديد من الابعاد والاختصاصات والخاضع الى الكثير من التأثيرات الناجمة عن التغيرات العالمية في البيئة العمرانية.

2- أهداف التنمية الحضرية:

"إن التنمية بصفة عامة تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للأفراد في جميع الميادين والتنسيق بين الإمكانيات والموارد وتهيئة طاقات الأفراد لاستغلال الأمثل لموارد بيئية وتنظيم علاقاتهم ببعضهم البعض ، وترتكز التنمية الحضرية على ما يلي :

- تدريب الأفراد وتنمية قدراتهم والابتكار والاختراع.
- تحقيق التماسك الاجتماعي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.
- إخراج المجتمعات المعزولة من جمودها وعزلتها بإشراكها في عملية التنمية.

– التقدم في جميع مجالات الحياة.

وعليه فالتنمية تسعى إلى تحقيق أهداف عامة يمكن تلخيصها كالآتي:

– تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع حتى لا يطغى جانب آخر أثناء تنفيذ مشروعات التنمية.

– كسر الفوارق بين طبقات المجتمع حتى يتحقق تماسك المجتمع وتقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات.

– إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

– تحسين ظروف المعيشة في حدود إمكانيات وموارد المجتمع المحلي المتاحة.

– التعاون بين الحكومات والهيئات الأهلية لتحقيق الأهداف المنشودة.

– تنمية المناطق الحضرية مثل تحديد وسائل النقل والمواصلات وإصلاح وصيانة الطرق داخل المدن والأحياء وشبكات المياه والكهرباء.

– الاهتمام بالتخطيط العمراني للمدن بأسلوب يناسب المتطلبات الحالية والمستقبلية"[18].

رابعا : الاعتبارات البيئية في البيئة الحضرية:

1– اعتبارات خاصة بالبيئة العمرانية:

" تعد سياسة التهيئة والتعمير من الأساليب العلمية الجديدة للتدخل المباشر للتهيئة العمرانية بواسطة الأفكار والقرارات والتقنيات ووسائل الدراسات، والتنفيذ والإنجاز لتنظيم وتحسين ظروف المعيشة في المستوطنات البشرية وتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بشكل متوازن عبر التراب الوطني

مع الأخذ بالاعتبار جميع المقومات والعناصر الوسيطة للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني أو يتعامل معه.

استعملت الجزائر في مجال التهيئة والتعمير عدة وسائل تقنية لتنظيم مجالها العمراني مثل مخطط العمران الموجه، مخطط العمران المؤقت ،مخطط التحديث العمراني، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومخطط شغل الأراضي بالإضافة لنماذج ضبط التوسع العمراني كالمنطقة السكنية الحضرية الجديدة والمناطق الصناعية والتجزئة والمدن الجديدة"[19].

فالإعداد والتهيئة والتنمية مفاهيم تقنية تصب في ضرورة التنظيم للمجال الحضري حسب ما يعرفه من إمكانات ثقافية واجتماعية واقتصادية وايكولوجية، فهو التوفيق بين الشكل المضمون والمحتوى المادي بهدف إزالة الحدود بين مستويات المجال الوطني وتحقيق التوازن والمساواة بينهما في توزيع مدخلات ومخرجات التنمية المستدامة.

وتعاني الجزائر عدة اختلالات وفي مختلف المجالات العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى الجنوب، وزاد من هجرة السكان وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن وانتشار العمران الفوضوي نتيجة لأزمة العقار، وتعمل سياسة المدينة على تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والاطراف ويتم تجسيدها من خلال المجالات التالية:

- **مجال التنمية المستدامة:** عن طريق
  - المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية.
  - الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.
  - ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.

- ترقية التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال.

- **المجال الحضري والثقافي:** بالتحكم في توسيع المدينة والمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق السياحية والمناطق المحمية عن طريق ضمان:

- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.
- ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية"[20].
- "وضع حيز لتنفيذ نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

- **المجال الاجتماعي:** بتحسين ظروف وإطار معيشية السكان عن طريق ضمان:

- مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء.
- ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي.
- الوقاية من الانحرافات الحضرية.

- مجال التسيير بترقية الحكم الراشد، عن طريق :

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمتها في تسيير المدينة.
- دعم التعاون بين المدن"[21].

2-اعتبارات بيئية خاصة بالمساحات الخضراء

" للمساحات الخضراء كبيئة طبيعية أهمية كبيرة في التقليل والحد من الملوثات في البيئة الحضرية، لهذا وجهت لها عناية كبيرة في تخطيط المدن كونها مجال عام له أهمية جمالية ووظيفية حيوية، حيث اصبحت النظريات التخطيطية تولي أهمية خاصة لها مما خلق محاولات في وضع معايير كمية للمساحات الخضراء في المدن في محاولة لوضع مقياس فعال لما يحتاجه الفرد والتجمع السكاني والمجتمع في البيئة الحضرية، وتزداد أهمية التشجير على جوانب الطرق وفي المنتزهات والحدائق يوما بعد يوم لتأخذ موقعا ممتازا في تخطيط المدن وفي مجال استعمالاتها للقيم الجمالية والسلوكية والفنية (العمارة المنظرية) أو استعمالاتها في شكل بنائي أو معماري لإنشاء أو تحديد المساحات الخارجية أو لعمل ستائر نباتية. إضافة إلى اعتبار البيئة الخضراء الرئة التي تتنفس بها المدينة"[22].

" على ضوء المحافظة على المساحات الخضراء على السلطة المخوّل لها إعادة الأماكن إلى ما كانت عليه مع حث القانون على استعمال المساحات الخضراء المفتوحة بعد انهيار هياكل البناء في المناطق الحضرية وإعطاء الأولوية للمساحات الخضراء على أي تهيئة عمرانية أو غيرها، وفي هذا الصدد يتضمن "القانون 01/20 المؤرخ12 ديسمبر2001 المتضمن تهيئة الاقليم أن المخططات الولائية لتهيئة الاقليم يجب أن توضح وتثمن الترتيبات الخاصة بالبيئة وتحديد مساحات الحواضر الكبرى التي ستكون محل مخطط توجيهي للتهيئة"[23]، وعليه اعتبر "القانون 06/06 المؤرخ في 06 فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة أن توسيع المدينة في مجالها الحضري والثقافي يجب أن يضمن تصحيح الاختلالات الحضرية، وإعادة

هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته، والمحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها"[24]. وفي هذا السياق جاء "قانون 07/06 لتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها بإدارج المساحات الخضراء في كل مشروع بما تتكفل به الدراسات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة، كما ألّح المشرع على ترقية انشائها وتوسيعها بالنسبة للمساحات المبينة"[25].

ومن هنا ألزم المشرع في هذا القانون كل انتاج معماري أو عمراني ضرورة إقامة مساحات خضراء مع مراعاة طابع الموقع والمناظر التي ينبغي المحافظة عليها وتثمينها والموارد الأرضية وأصناف وأنواع النباتات والمحافظة على التراث المعماري للمنطقة، كما أكدّ التشريع على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تخصيص مواقع المساحات الخضراء داخل المناطق الحضرية عند إعداد أو مراجعة أدوات العمران وفق مقاييس لكل مدينة أو مجموعة حضرية أو سكنات خاصة، كل هذا وفق ما يتماشى ومخططات تسيير المساحات الخضراء التي يجب أن يحتوي على ملف تقني يحدد مجموعة التدابير والصيانة والاستعمال وجميع التعليمات الخاصة لحماية المساحات الخضراء المعنية والمحافظة عليها قصد ضمان استداماتها.

ونظرا لوظائف المساحات الخضراء البيئية، البنائية، الاجتماعية، التنسيقية والجمالية، سواء كمساحات للعب والترفيه وسواء في الحدائق والمنتزهات العامة على مستوى الأحياء، المدينة، المنتزهات الوطنية، المرافق العمومية، والحدائق العمومية، مما يعكس وظائفها في التقليل من التلوث وزيادة نسبة الأكسجين، تلطيف الجو وتحسين المناخ، تخفيف وهج أشعة الشمس حيث تعترض أوراق الأشجار الأشعة فتمتص جزء منها وتعكس الجزء الآخر، المساهمة في كسر حدة الأصوات وتخفيف حدة

الضوضاء في الأماكن المزدحمة داخل المدن، إيقاف زحف الرمال والحد من ظاهرة التصحر، حماية المدن من الرياح الشديدة وكسر حدتها، وتحجب الأماكن أو المظاهر والمناظر غير المرغوب فيها، إضافة إلى تنمية العلاقات الاجتماعية (تقرب وتجمع بين الناس)، إذ تجعل الناس المتواجدة قرب مساحات خضراء لديها أنشطة اجتماعية وزوار بعكس من هم قرب أماكن جدباء. كما لها وظائف جمالية وتكسر حدة وصلابة المرافق، تجميل وتزيين الطرق والشوارع وتمنع الملل، تصلح العيوب الهندسية للمباني، تقلل من حوادث المرور في الليل لأنها تقلل من حدة الضوء العالي، إضافة إلى الاستعمالات الطبية للعديد من النباتات، وأن نقص المساحات الخضراء يؤدي إلى التلوث والتصحر والتسخين المفرط للغلاف الجوي. ذلك يحتم ضرورة وجود مساحات خضراء في كل حي سكني بالدرجة الأولى مع مراعاة التصميم والتخطيط حتى تستجيب للراحة والانبساط وتنمية القدرات.

وفي إطار التوجهات العالمية نحو الاهتمام بالموضوعات البيئية، والتي تصب في جميع المجالات الحياتية وأهمية تقييم وقياس الأداء البيئي، المؤشرات البيئية تقيس الاعتبارات التمثيلية من المشكلات البيئية ،ومعرفة المؤشر خلال مدة زمنية محددة وتوفر معلومات مهمة لصناع القرار والجمهور المحلي حول الوضع لذلك الجزء من البيئة ،على أن مصطلح بيئة يجسد مجموعة كبيرة ومتنوعة من النظم والعمليات مثل : الأنهار والنباتات والحيوانات والمحيطات ولذا فمن المهم اختيار المؤشرات التي تضم كل الفئات وعلى جميع المستويات.

المؤشرات البيئية التقليدية	المؤشرات البيئية المستدامة	ما تركز عليه المؤشرات المستدامة
– مستويات التلوث في البيئة المحيطة .	– استخدام و توليد المواد السامة (في عمليات الإنتاج والاستهلاك على حد سواء) – مقدار الأميال المقطوعة في رحلات العمل	– قياس و تحديد الفعاليات (إنتاج أو إستهلاك أو استخدام) و التي تسبب التلوث.
– كمية النفايات الصلبة المتولدة .	– كم نسبة إنتاج المنتجات القابلة لإعادة التدوير أوالتشكيل.	التأكد على عمليات إعادة التدوير و إنتاج المنتجات الصديقة للبيئة .
– أسعار الوقود	– إجمالي الطاقة المستخدمة من قبل جميع المجالات . – نسبة استخدام الطاقات المتجددة مقارنة مع نسبة استخدام الطاقة غير المتجددة .	– استخدام الموارد ضمن المستوى المستدام .

المصدر: Sustainable Measures. (2001). www.sustainablemeasures.com

يعتبر التقييم الأثر البيئي الأداة الأساسية للتخطيط البيئي، والأداة الأكثر فعالية في نتائجها، ويعني تقييم الأثر البيئي أن يتم دراسة وتحليل المشاريع المقترحة التي تؤثر إقامتها أو ممارستها لنشاطها على سلامة البيئة،

وذلك بهدف التنبؤ مبكرا بالعواقب البيئية المحتملة عن إنشائها، من ثم التخطيط لتجنب العواقب .

بمعنى آخر دراسة تقييم الأثر البيئي تؤدي إلى تسليط الضوء على الآثار البيئية المترتبة على إقامة تلك المشاريع وكيفية التخفيف منها، وعرض الخيارات لمساعدة متخذي القرار على تبني الخيار الأمثل، والذي يضمن تحقيق التنمية وتفادي الأخطار البيئية من أجل تحقيق الاستدامة للمشاريع وكذا للموارد الطبيعية .

خاتمة :

إن تطبيق نظام إدارة حضرية وبيئية متكاملة يتطلب تحسين الترابط بين خطط التنمية الحضرية وبين التخطيط البيئي المتوازن، مما يوفر فرصا كبيرة في الاستخدام الأمثل للأرض وطاقتها الاستيعابية ومواردها المتجددة، حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة، وعليه شهدت الجزائر مجموعة من القوانين التي تفرض شروط توفير المعايير والمواصفات البيئية للإعداد لأي مشروع تنموي في محاولة منها للربط بين التنمية والبيئة .

الهوامش:

1- عدنان أبو مصلح: "**معجم علم الاجتماع**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص117.

2- تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: "**مستقبلنا المشترك**"، الامم المتحدة الامريكية، 1987، ص11.

3- سيد عاشور أحمد: "**التلوث البيئي في الوطن العربي واقعه وحلول المعالجة**"، دار الفكر العربي، 2006، ص 34 .

4- محمد مصطفى خاطر: "**تنمية المجتمع المحلي**"، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص211.

5- محمد نبيل جامع وآخرون: "**التنمية في خدمة الأمن القومي**"، منشأة المعارض الإسكندرية، 2000، ص57 .

6- سعد الدين ابراهيم: "**التنمية في مصر**" ،الكتاب الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1982، ص 21.

7- نبيل رمزي، عدلى أبو طاجين: "**التنمية كيف ولماذا؟**"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1992، ص2 .

8- عبد السلام آدم الذرعاني: التنمية الحضرية، "**مجلة زهراء القلوب**"، مخابر الدراسات، الكويت، 2006، ص–ص 03-06 .

9- صلاح سالم: "**إدارة المشروعات التنموية**"، مراكز موارد التنمية RDC ، القاهرة، 2010، ص09.

10- مركز موارد التنمية RDC: دليل إدارة المشروعات التنموية -WWW.rdc consuiting.org

11- Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement ,2005,p209.

12- حسن أحمد شحاتة: "**تلوث البيئي فيروس العصر**"، ط1، الدار النهضة العربية، 1998، ص35.

13- فتح يدردار، "**البيئة في مواجهة التلوث**"، دار الأمل، الجزائر،2003 ، ص144.

14- كمال الشرقاوي غزالي: "**من أجل بيئة أفضل–التلوث البيئي العقدة والحل-**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1996.

15- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة،"**الدليل الإعلامي حول تسيير ومعالجة النفايات الحضرية الصلبة**"، التعاون التقني الألماني، الجزائر، 2003 ص39.

16- عبد القادر رزيق الخادمي "**التلوث البيئي مخاطر الحاضر وتحديات المستقبل**" ،ديوان المطبوعات الجامعية بنعكنون الجزائر، 2000، ص ص 121،122.

17- عبد السلام آدم الذرعاني: "**مرجع سبق ذكره**"، ص07 .

18- عبد السلام آدم الذرعاني: "**مرجع سبق ذكره** "، ص09 .

19- عقاقبة عبد العزيز: "**تسيير السياسات العمرانية في الجزائر –مدينة باتنة نموذجا**"- مذكرة ماجستر علوم سايسية غير منشورة، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، 2010، ص–ص 162-163.

20- الطاهر لدرع: "الاتجاهات الحديثة في نظرية التخطيط العمراني، من عموميات النظريات المعمارية إلى خصوصيات الممارسة بحكمة في الواقع"، **مجلة المعرفة**، عدد 16، 2013، منشورات جامعية محمد خيضر بسكرة، ص–ص122-124.

21- نفس المرجع، ص 125.

22- محمد عبد الحميد الجاسم الصقر: "**الغابة –افضل حراس الارض تواجه خطرا محدقا**"–،المدينة العربية ،منظمة المدن العربية ،الكويت ،2005،ص75.

23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 07 من القانون 01/20 المؤرخ 2001/12/12 "**المتضمن تهيئة الاقليم وتنميته المستدامة**"، الجريدة الرسمية، العدد 77.

24- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 09 من القانون 06/06 المؤرخ في 2006/02/06 المتضمن "**القانون التوجيهي للمدينة**"، الجريدة الرسمية، العدد15، ص19.

25- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: المادة 06 من القانون 07/06 المؤرخ 2007/05/13 "**المتضمن تسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها**"، الجريدة الرسمية، العدد 31.